تحليل أثر مناخ الاستثمار في نشاط القطاع الخاص المحلي لمحافظة بغداد بعد عام 2003 *

أ.م.د. قصي عبود الجابري ** الباحث: أحمد زكي محمد***

المستخلص

أهتمت الدراسة ببيان أثر مناخ الاستثمار في القطاع الخاص العراقي وكانت محافظة بغداد إنموذجاً, وجاءت أهمية الدراسة من أهمية القطاع الخاص المحلي ودوره في الاقتصاد العراقي, وإن القطاع الخاص العراقي يتأثر بدرجة كبيرة بمناخ الاستثمار, إذ أن الأخير هو الذي يقود ويوجه القطاع الخاص العراقي, ومن هذا تكتسب الدراسة أهميتها. وكانت الأداة الرئيسة للدراسة هي استمارة الاستبيان والتي وزعت على عينة الدراسة والمتكونة من قطاع خاص محلي ومؤسسات حكومية وخاصة مهتمة بعمل القطاع الخاص المحلي أو تتعامل معه, وبلغت عينة الدراسة (106) مبحوث. وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها, أن مناخ الاستثمار في العراق متردٍ بدرجة كبيرة وله أثر خطير في المستثمر المحلي في محافظة بغداد, وأكثر عوامل مناخ الاستثمار تدهوراً هي العوامل السياسية في العراق هي العوامل الأكثر تدهوراً من عوامل مناخ الاستثمار في العراق عموماً وفي محافظة بغداد خصوصاً, وهي تمارس الأثر الأقوى من بين عوامل مناخ الاستثمار في المستثمر المحلي في بغداد. وأهم ما أوصت به الدراسة توحيد الصف بين الكتل السياسية وجعل الهدف واحدا وهذا يعزز من الاستقرار السياسي والأمني, فمن شأن ذلك أن يقلل من النزاعات الداخلية, كما أن ذلك يمنع من دخول الإرهاب, مما يؤثر إيجاباً في الأمن, وعلى واضع السياسة أن يجعل استقرار مناخ الاستثمار أول أهداف إصلاح مناخ الاستثمار, والبدء تدريجياً بإصلاح مناخ الاستثمار من العوامل الأخطر إلى الأقل خطورة, أي من غياب الأمن إلى الفساد... الخ.

Abstract

This study focused on showing impact of the investment climate in the Iraqi private sector and was province of Baghdad a model. Importance of the study came from importance of the local private sector and its role in the Iraqi economy, and the Iraqi private sector is affected significantly from the investment climate, since the latter in which leads and directs the Iraqi private sector. This study is generated during the fundamental problem, which is weakness of the local private sector and its inability to compete with imported goods, which led to a decline the production system flexible in Iraq, which was caused by the investment climate. The study concluded to number of the conclusions, the most important that the investment climate in Iraq worsening significantly, and that the province of Baghdad is the more conservative deterioration of the investment climate after 2003, and that the investment climate a significant impact on the domestic investor in the province of Baghdad. And most important, as recommended by the study unite between the political blocs and make a goal and one that enhances the security and political stability, it would reduce the internal conflicts, as it prevents the entry of terrorism, which positively affect the security, and the author of the policy that makes stability investment climate of the first goals of the reform of the investment climate, and begin to gradually reform the investment climate of factors, the most serious to least serious, any of the absence of security to corruption ... etc.

---

* بحث مستل من رسالة ماجستير في الاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية.

** عميد كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية وعضو هيئة تدريس.

*** طالب ماجستير في الاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية.

المقدمة

مناخ الاستثمار مفهوم حديث يضم جميع العوامل المؤثرة في الاستثمار وهي عوامل خارجية بالنسبة للمشروع الاستثماري ويكتسب هذا المفهوم أهمية بين دول العالم وتزداد أهميته سنة بعد سنة. لقد مر العراق خلال السنوات الماضية بحروب واضطرابات شديدة وسنوات من الحصار وهيمنة الدولة شبه الكامل على النشاط الاقتصادي والتي أسهمت في تدهور مناخ الاستثمار. ولم يقتصر الأمر على ذلك, إذ إن القطاع الخاص المحلي في العراق تعرض لضربات عديدة أسهمت في تهميش وتشتيت هذا القطاع, بحيث جعلت منه قطاعاً تقليدياً لا يملك الابتكارات وغير قادر على استخدام التكنولوجيا كما أن وسائل إنتاجه متقادمة وتقليدية. وقد أدركت الحكومة العراقية أن مناخ الاستثمار ذو أهمية كبيرة بعد عام 2003 وسعت الحكومة جاهدة لإصلاحه من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات وتوقيع الاتفاقيات الدولية.

وبعد حرب عام 2003 وما حصل من السلب والنهب والعمليات الإرهابية والتي كانت بدايتها النزاعات المسلحة خلال عامي 2006– 2007 وخاصة في محافظة بغداد أسهمت في زيادة الكلفة البشرية التي يدفعها العراق جراء حرب عام 2003, فضلاً عن تدهور البنى التحتية للبلد, وتفشي ظاهرة الفساد بشكل كبير, وغيرها من العوامل التي زادت تدهور مناخ الاستثمار في العراق. أضف إلى ذلك أنفتح العراق بعد عام 2003 على العالم الخارجي وبشكل كبير, هذا الانفتاح كان صدمة للقطاع الخاص المحلي في العراق فلم يستطع القطاع الخاص المحلي أن يواجه السلع الرخيصة المستوردة والتي أغرقت السوق المحلي وهذا أدى إلى توقف مصانع محلية عديدة عن الإنتاج.

إن ما تقدم لا يعني عدم وجود عوامل ايجابية من شأنها تحسين مناخ الاستثمار, فالعراق يمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية التي لو أحسن استغلالها للعبت دور فعال في تحسين مناخ الاستثمار.

1. مشكلة الدراسة:

يعاني القطاع الخاص المحلي في العراق وبالذات في محافظة بغداد من التردي الحاصل في المناخ الاستثماري مما أضعف من دوره المطلوب في تحقيق التنمية بعد عام 2003.

2. هدف الدراسة:

يتمحور هدف الدراسة ببيان أثر مناخ الاستثمار في نشاط القطاع الخاص المحلي لمحافظة بغداد. وتوضيح صورة مناخ استثمار العراق التي يُنظر إليها دولياً ومحلياً.

3. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور المتوقع للقطاع الخاص المحلي, لأن القطاع الخاص المحلي يساعد في عملية التنمية, إذ يساهم وبشكل كبير في زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي, وتحسين ميزان المدفوعات وتنوع الاقتصاد العراقي وبالتالي الحفاظ أكثر على المورد الناضب وهو النفط وبالتالي على اقتصاد البلد, وهذا لا يمكن أن يحدث دون توافر مناخ استثمار ملائم, وبالتالي فإن تحسن مناخ الاستثمار سيؤدي إلى تحسين القطاع الخاص المحلي وجعل دوره إيجابياً في الاقتصاد ككل, والعكس بالعكس.

4. فرضية الدراسة:

استندت الدراسة على فرضية مفادها أن لمناخ الاستثمار أثراً كبيراً في سلوك المستثمر المحلي, وهذا يؤثر في الفرص الاستثمارية وبالتالي ينتقل الأثر في قرار الاستثمار.

5. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من أجل تحقيق هدف الدراسة ومعرفة مدى صحة الفرضية من عدمها, وقد تم تحديد أداة الدراسة باستمارة الاستبيان من أجل تحقيق هدف الدراسة ومعرفة صحة الفرضية من عدمها ووزعت استمارة الاستبيان بعد اختيار عينة الدراسة والتي تكونت من قطاع خاص محلي (شركات خاصة محلية وعدد من رجال الأعمال العراقيين) ومؤسسات حكومية وخاصة تتعامل مع القطاع الخاص المحلي أو مهتمة بتطويره وتهيئة مناخ الاستثمار المناسب له. وبلغت عينة الدراسة (106) في محافظة بغداد.

المبحث الأول:

الاستثمار ومناخ الاستثمار: مفاهيم أساسية

أولاً: مفهوم الاستثمار ومناخ الاستثمار:

الاستثمار هو التزام حالي للنقود أو لمصادر أخرى بتوقع كسب منافع مستقبلا.[1] أما (Brue) فيعرف الاستثمار بأنه الإنفاق على المصانع الجديدة ومعدات رأس المال والمكائن والخزين وغيرها.[2] والاستثمار هو عنصر من العناصر المكونة لـ(GDP), إذ ينقسم إلى استثمار إجمالي وصافي وإستبدالي. الاستثمار الصافي يساوي الاستثمار الإجمالي مطروحاً منه الاندثار (أو الاستثمار الاستبدالي). كما إن الاستثمار الاستبدالي يسمى أيضا بـ(استبدال رأس المال المستهلك).[3] ويقسم (Mankiw) الاستثمار إلى ثلاثة أقسام: استثمار المشروع الثابت (وهو شراء المصانع والمعدات الجديدة من قبل الشركات)؛ والاستثمار السكني (هو شراء المساكن الجديدة من قبل الأسر وأصحاب العقارات)؛ والاستثمار بالخزين (هو الزيادة في الخزين السلعي لشركة ما, إذا انخفض الخزين فإن الاستثمار بالخزين هو سالب).[4]

كما ان للاستثمار أنواع متعددة كل منها يختلف عن الآخر وهي (الاستثمار الحقيقي والمالي, المحلي والأجنبي, العام والخاص, وغيرها), وفيما يخص هذا البحث, فإن التركيز سيكون على الاستثمار الحقيقي (الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي) الخاص المحلي.

أما مفهوم مناخ الاستثمار, فإنه مفهوم حديث نشأ من أجل جمع كل عامل يؤثر في المستثمر والمشاريع الاستثمارية, ولذلك فإنه مفهوم واسع ومعقد لتشابك عوامله بعضها بالبعض الآخر. ونذكر من أهم ما جاء في تعريف مناخ الاستثمار, إذ يرى البنك الدولي أنَّ المناخ الاستثماري يعكس الكثير من العوامل المكانية والتي تشكل الفرص والحوافز الاستثمارية للشركات, فتوفر فرص عمل, وتوسع نطاق اعمالها.[5] ويكمل على هذا التعريف (Ecsribano et al.) بأن المناخ الاستثماري هو بيئة

---

(1) Zvi Bodie et al., Investment, 7th ed., New York, The McGraw Hill companies, 2008, p1.

(2) Stanley L.Brue, macroeconomics, 17th ed., New York, The McGraw Hill companies, 2008, p153.

(3) Richard T. Froyen, Macroeconomics theories and policies, 9th ed., USA, Pearson Prentice Hall, 2009, p16.

(4) N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, 7th ed., USA, Worth publishers, Harvard University, 2009, p27.

(5) World Bank, world development report 2005, a better investment climate for everyone, Washington D.C., IBRD, p2.

سياسية ومؤسسية وتنظيمية التي تعمل فيها الشركات.[6] أما (Dollar) فيوضح مفهوم المناخ الاستثماري بأنه بيئة مؤسساتية وسياسية وتنظيمية التي تعمل فيها الشركات- فهي العوامل التي تؤثر في المشروع من بداية العملية الاستثمارية الى جني ثمارها. [7] إذاً يعرف المناخ الاستثماري بأنه عبارة عن مجموعة عوامل سياسية واقتصادية وقانونية واجتماعية متغيرة ولذلك نجد أن مفهوم مناخ الاستثمار مفهوم ديناميكي ومركب. وبتعريف آخر وأشمل لمناخ الاستثمار هو عبارة عن كل عامل مؤثر في المستثمر وخارج عن سيطرته سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو قانونياً أو اجتماعياً.

ثانياً: نظريات الاستثمار:

توجد عدة نظريات للاستثمار تفسر العوامل التي تؤثر في الاستثمار, ومن هذه النظريات هي النظرية الكلاسيكية والتي ركزت على أن الاستثمار يتأثر بالدرجة الاساسية بسعر الفائدة وأشاروا إلى أن هناك علاقة عكسية بينهما, وعندما جاءت النظرية الكنزية أشارت إلى أن هناك أثراً لسعر الفائدة في الاستثمار لكنه لا يمثل المتغير الرئيس المؤثر في الاستثمار وإنما الدافع للقيام بعملية الاستثمار هو الربح المتوقع لهذه العملية خلال فترة استمرار وجود السلعة الرأسمالية الجديدة, وبالتالي يتوقف الاستثمار على الكفاية الحدية لرأس المال. بعد ذلك جاءت نظرية المعجل تفسر أن العامل الأساسي للاستثمار هو التغير في الناتج, إذ إن الاستثمار هو دالة للتغيرات في الناتج. أما نظرية الأرصدة الداخلية, فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه ومن ثم الاستثمار يعتمد على الأرباح, أي بمعنى أن الزيادة المتاحة من الارصدة الداخلية من خلال الأرباح الأعلى تؤدي الى استثمارات جديدة, وبالتالي فإن الاستثمار يتحدد بالارباح. وأخيراً, فإن النظرية التقليدية الحديثة نصت على أن رصيد رأس المال المرغوب يتحدد بواسطة الناتج وأسعار خدمات رأس المال بالنسة لأسعار الناتج. [8].

---

[6] Alvaro Ecsribano et al., investment climate assessment based on Olley and Pakes decompositions: methodology and application to Turkey's investment climate survey, Spain, working paper, Universidad Carlos 111 de Madrid, june 2008, p1.

[7] David Dollar, investment climate and firm performance in developing economies, the world bank, development research group, November 2003, p2.

[8] للتفاصيل انظر:

1. مايكل ايدجمان, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة, ترجمة محمد ابراهيم منصور, الرياض, دار المريخ للنشر, 2010, ص176-183.
2. عوض فاضل اسماعيل الديليمي, النقود والبنوك, الموصل, دار الحكمة للطباعة والنشر, 1990, ص467-469.
3. عبد المنعم السيد علي, اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق, بغداد, مديرية مطبعة جامعة الموصل, 1984, ص269-290.

ثالثا: سلوك المستثمر:

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في نفسية المستثمر وبالتالي سلوكه وأهمها التوتر, خضوع المستثمرين انفسهم للمشاعر, الثقة المفرطة وأثر التصرف. إن التوتر ينشأ لعدة اسباب, فالتوتر هو عدم التوازن بين تصور المرء في ما هو مطلوب في حالة معينة وقدرته في تلبية تلك المطالب. أيضاً يعرّف على انه حالة بحيث تواجه المستثمر أحداث يَنظر لها على أنها تهدده بالخسارة, وعلاوة على ذلك فإن التوتر هو عدم القدرة على التعامل مع الوضع, إن استجابات التوتر (ردود الفعل نتيجة التوتر) يمكن أن تكون عاطفية, سلوكية, ومعرفية. فردود الفعل العاطفية توَلّد الطاقة التحفيزية لمواجهة وتحديد المشكلة, ولكنها أيضاً تقلل من القدرة على التعامل مع الظروف, إذ إن الضغوط الاقتصادية يمكن ان تثير الردود العاطفية, أما ردود الفعل السلوكية فهي تعكس انخفاض مهارات التأقلم والتعامل مع الوضع, فالتوتر يمكن أن يقود المستثمرين لتجنب وتجاوز حالات معينة. فضلا عن ذلك, فإن التوتر قد يقلل من ثقة المستثمرين بالنجاح في اعمالهم مستقبلاً, وبالتالي يعرقل الإجراءات في الوقت الحاضر, مما يخلق الجمود او القصور الذاتي لدى هؤلاء المستثمرين. وبالنسبة لردود الفعل المعرفية فتعني أن الناس اصبحوا أسوأ في معالجة المعلومات عندما يكونون في حالة توتر. كما إن هناك دراسة وجدت أن خطر اتخاذ قرارات غير سليمة هو عندما يكون التوتر موجوداً حتى في الحالات التي تكون فيها القواعد والنتائج واضحة, بالإضافة الى ذلك فإنه قد يكون من الأمثل أنْ ينتظر المستثمر في اتخاذ القرار عند وجود خطر. فعلى سبيل المثال, بسبب انخفاض تحمل المخاطر الذي يسببه التوتر؛ فإن الأسر قد تقوم بتخفيض إدخارها في وقت يزداد فيه الاقتراض, أي بمعنى ارتفاع الاحتفاظ بالسيولة, مما يؤدي الى ارتفاع التوتر؛ فيزيد أيضا من انخفاض تحمل المخاطر وانخفاض القدرة على معالجة المعلومات المالية. حيث إن هناك صلة بين الأصول السائلة واستجابات التوتر, فالاحتفاظ بأصول منخفضة المخاطر (أو عالية السيولة) يعكس ارتفاع التوتر, ويظهر ذلك بشكل قوي عندما يكون الأمان المالي تحت الحد الادنى له (المحدد من قبل الأسر).[9]

---

4. Richard T. Froyen, Macroeconomics theories and policies, 9th ed., USA, Pearson Prentice Hall, 2009, p58-85.
5. Roger A. Arnold, Macroeconomics, 2nd ed., USA, West publishing company, 1992, p180.
6. N. Gregory Mankiw, OP. Cit., p63.

[9] للتفاصيل انظر:

إذا كان المستثمرون يتخذون أسباب التحوط في تبادل الاصول, فإن أسعار الأصول يجب أن تنخفض لجذب المضاربين للشراء, فمثلاً إذا كان مستثمر ما يضارب اصلاً على معلوماته الخاصة فيشتري (يبيع) الاصول, فإن هذا يعكس المعلومات الخاصة الايجابية (السلبية) حول مردود الاصول مستقبلاً وبالتالي فإن السعر سيرتفع (سينخفض) لاحقاً, فإذا كان المستثمر لديه ثقة مفرطة بالنفس وأن لديه القدرة على تقليل المخاطر, فإن هذا يقوده إلى التبادل المفرط ويمتلك الاصول الخطرة مما يتسبب باختلاف أسعار السوق عن قيمها الاساسية, إذا كان المستثمرون لديهم ميل تجاه الاقرار فوراً في حساباتهم العقلية ولكن لديهم تأجيل الاعتراف بقراراته السيئة, فإنهم قد يبيعون الأسهم التي لها أداء جيد مع الاستمرار على الأسهم ذات الأداء الضعيف وهذا ما يطلق عليه بـ(أثر التصرف).[10]

المبحث الثاني

مناخ الاستثمار في العراق

أولاً: القطاع الخاص المحلي في العراق:

يتميز دور القطاع الخاص العراقي خلال العقود السابقة بتباين نسب مشاركته في الأنشطة الاقتصادية المختلفة, وعلى الرغم من أن القطاع الخاص سعى إلى مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والإنتاجية والتنافسية, إلا أن التشريعات والقوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية والتشغيلية تطورت باتجاه تحجيم نشاطه, الأمر الذي شجع على هجرة المستثمرين ورؤوس أموالهم خارج البلاد. وحتى مع تضمين اغلب الخطط التنموية في أهدافها إلى تشجيع القطاع الخاص, إلا أن غالبيتها العظمى لم يجري تفعيلها ضمن الخطط والبرامج المعتمدة بل العكس منها, حيث شُرعت مجموعة من القوانين ساهمت في تحجيم إمكانية القطاع الخاص على أداء الدور المخطط له ضمن هذه الاستراتيجيات.[11] حيث مر القطاع الخاص بفترات متقلبة بدءاً من

Christian E. Weller & Amy B. Helburn, financial stress and asymmetric financial decisions, working paper, university of Massachusetts Amherst, December 2010, p2-3.

[10] Changyun Wang et al., The Behavior and Performance of Individual Investors in China, Singapore, School of Business, National University of Singapore, January 2005, p7.

[11] جمهورية العراق, وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, لجنة تنمية القطاع الخاص, مسودة ورقة القطاع الخاص, الإصدار الثاني اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014, العراق, تشرين الثاني 2009, ص6.

تأسيس الحكومة الحديثة فقد أصدرت الحكومة بعض التشريعات التي دعمت القطاع الخاص ومنها قانون المشاريع الصناعية رقم 114 لسنة 1929 الذي ساهم بتشجيع المستثمرين العراقيين. وفي عام 1940 تم إصدار قانون المصرف الصناعي الذي لعب دورا محوريا في تشجيع الحركة الصناعية بالقطر, التي تنوعت لتشمل صناعات مهمة كصناعة الزيوت والنسيج والجلود. وفي ثورة تموز 1958 جاءت أفكار كان لها دور كبير في تهميش القطاع الخاص بحجة انه قطاع مستغل. فقامت الحكومة في عام 1964 بتأميم معظم الشركات الخاصة الكبيرة, وظل القطاع الخاص مقتصرا على الصناعات الصغيرة. [12] ومنذ منتصف السبعينيات بدأت وزارة التجارة تزاحم التجار الذين وجدوا في النشاط التجاري بديلاً مناسباً عن النشاطات الصناعية ذات المخاطر العالية حينما تولت تجارة المواد الغذائية والحبوب واحتكرت استيرادها, لذلك تراجع حجم العمل التجاري خلال الثمانينيات. [13] وبعد ذلك حاولت الحكومة إعادة تنشيط القطاع الخاص بخصخصة بعض المشروعات عام 1987, وصدور قانون الاستثمار رقم (46) لسنة 1988, والقانون التجاري لسنة 1989, إلا أن هذه الإجراءات فشلت في تشجيع القطاع الخاص على الدخول باستثمارات كبيرة لانعدام الثقة بين رجال الأعمال وسياسات الحكومة تجاه استثماراتهم.[14] ومنذ مطلع التسعينيات سعت الحكومة العراقية إعادة تنشيط القطاع الخاص, لكن ذلك كان تحت وطأة العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي عقب غزو الكويت.[15]

وبعد عام 2003 جاءت مرحلة جديدة مختلفة كلياً عما قبلها, حيث شهد العراق انفتاحاً اقتصادياً على العالم بحيث لم يستطع القطاع الخاص أن يواكب ذلك, بسبب ما تعرض له في السابق. وبالتالي أغرق السوق المحلي بالسلع المستوردة والرخيصة والتي لا يستطيع أن ينافسها القطاع الخاص المحلي, بسبب عدم قدرته للوصول إلى التكنولوجيا وقدم معداته واستخدامه لأساليب قديمة في الإنتاج, مما أدى ذلك إلى توقف مصانع كثير عن الإنتاج. لذلك شرع قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 من أجل تشجيع الاستثمار الخاص من خلال منحه مزايا وضمانات

---

[12] أحمد عمر الراوي, القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية, مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط في العراق: www.mop.gov.iq.

[13] حسن لطيف الزبيدي وآخرون, "البطالة في العراق المظاهر والآثار وسبل المعالجة", مجلة بيت الحكمة, دراسات اقتصادية, العدد 21, بغداد, 2009, ص117.

[14] أحمد عمر الراوي, مصدر سبق ذكره, ص2.

[15] حسن لطيف الزبيدي وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص117.

وإعفاءات إلا أن القانون أغفل بعض الأمور المهمة, إلا أن ما مر به القطاع الخاص المحلي بعد عام 2003 أضعفه أكثر فأكثر, حيث كان يستهدف كثيراً وخاصة في عامي 2006 و2007.

إن ضعف القطاع الخاص وعدم كفاءته وقدرته على المنافسة بسبب الظروف التي مر بها البلد, أدى إلى عدم تنوع الاقتصاد العراقي, وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في العراق اعتمد على ارتفاع أسعار النفط مما زاد ذلك من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي. كذلك شهد العراق مناخا استثمارياً مختلفاً عن المراحل السابقة أثر في مستوى الاستثمارات المحلية وهذا ما سيتم توضيحه في الفقرة القادمة.

ثانياً: مناخ الاستثمار في العراق: منظور دولي

جاءت مؤشرات مناخ الاستثمار والتي تصدرها منظمات دولية لتعكس بدقة واقع مناخ الاستثمار في العراق بشكل مختصر ومعبر عن جميع عوامل مناخ الاستثمار وبالتالي يعطي صورة عامة عن مناخ استثمار العراق.

وأهم تلك المؤشرات هي:

1. **مؤشر سهولة أداء الأعمال**: في تقرير ممارسة الأعمال عام 2006 تم شمل العراق ضمن هذا المؤشر.[16] والشكل (1) يوضح مرتبة العراق في هذا المؤشر.

شكل (1)
مرتبة العراق في مؤشر سهولة أداء الاعمال للسنوات (2006-2013)

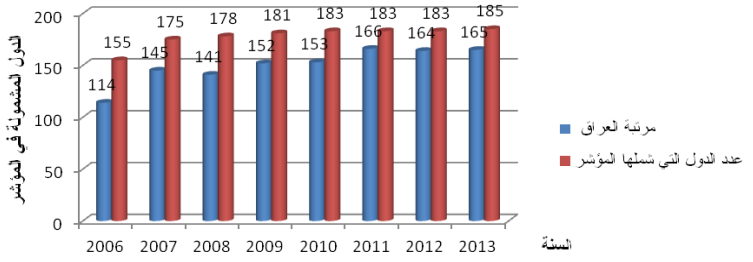

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد إلى: **The World Bank, doing business, different volumes.**

[16] The World Bank, doing business in 2006 creating jobs, Washington, 2006, p6.

يلاحظ تراجع العراق بشكل كبير في عام 2007 ليحتل المرتبة (145) بعد أن كان في المرتبة (114) في عام 2006, وتفسير ذلك هو آثار غياب الأمن في عامي 2006-2007, والذي أسهم تفشي الفساد وتعقد الإجراءات بشكل أكبر.

باشرت هيئة الاستثمار الوطنية عملها في عام 2008 والتي أنشأت من أجل تحسين مناخ الاستثمار, كما تم تأسيس هيئات استثمار للمحافظات والأقاليم, وفي عام 2009 تم تأسيس هيئة استثمار بغداد, والتي من المفترض أن تساهم في تحسين مناخ الاستثمار نسبياً وخاصة عندما تم الاستناد على النافذة الواحدة في كل هيئة, والتي من المفترض أن تؤدي إلى تبسيط كل الإجراءات التي يمر فيها المستثمر لانجازها إلا أنه بالرغم من وجود قانون الاستثمار وإنشاء الهيئات اللازمة لتطبيق ذلك القانون, نجد تراجع العراق بشكل كبير في مؤشر أداء الأعمال في عام 2009, حيث تراجع (11) مرتبة. ثم بدأت مرتبة العراق في المؤشر بالتذبذب بين (153) و(166) من عام 2010 إلى عام 2013, وهذا قد يكون تفسيره, بسبب عدم قدرة هيئة الاستثمار من تحقيق اهدافها بسبب عدم وجود تطبيق للقانون نسبياً على أرض الواقع, وقد يكون السبب تعارض القوانين في ما بينها, وهذا يعكس ضعف سيادة القانون مما يؤدي إلى مشكلة خطيرة في مناخ الاستثمار وتحد خطير للقطاع الخاص المحلي ألا وهو عدم الاستقرار التشريعي ومن ثم ضعف الثقة في القوانين والتشريعات.

2. **مؤشر الحرية الاقتصادية**: بقي العراق خارج تصنيف المؤشر منذ عام 2003 إذ لم يظهر في هذا المؤشر منذ ذلك الحين, بسبب عدم توافر بيانات موثوق بها بما فيه الكفاية داخل البلد من أجل حساب مؤشر الحرية الاقتصادية للعراق, وآخر تصنيف للعراق في المؤشر هو في عام 2002, عندما حصل على نتيجة إجمالية 15.6.[17]

وقد عكس المؤشر واقع العراق قبل عام 2003, إذ كان تدخل الحكومة كبيراً جداً بل إن الحرية الاقتصادية تكاد تكون معدومة. وقد حصل العراق على نتيجة إجمالية في المؤشر (17.2) للأعوام (1996- 2001), ثم انخفضت إلى (15.6) في عام 2002.

[17] Ambassador Terry Miller et. al., 2014 index of economic freedom, The Heritage Foundation & The Wall Street Journal, Washington, 2014, p245.

3. مؤشرات المخاطر القطرية:

نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية المتردية بعد عام 2003, فقد جاء تقييم العراق حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً, ففي عام 2005 سجل المؤشر في العراق درجة 41 نقطة مئوية ثم تحسن نسبياً في عام 2006 فسجل 49 كما في الجدول (1). وكما يلاحظ أن هناك تقلباً في مرتبة العراق بين فترة وأخرى, يعطينا تصوراً عن الاضطراب الذي يحصل في العراق مما يشير إلى عدم وجود استقرار سياسي وفي أي لحظة يتحسن الوضع فيرتفع العراق إلى فئة معينة, كما أنه في أي لحظة يتراجع الوضع فينخفض العراق إلى فئة معينة. وهذا يولد عدم الثقة لدى المستثمرين في مناخ استثمار العراق وخاصة في الجانب السياسي والأمني مما يؤثر سلباً في سلوك المستثمر وبالتالي في قراره.

ويتضح من الجدول (1) أن العراق سجل أدنى النقاط في مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية خلال السنوات (2005–2008) وكانت أعلى درجة بينها هي (6.32) وهذا يعني أن هناك مخاطر سياسية عالية جداً وأداء اقتصادياً ضعيفاً والديون مرتفعة على العراق وبالتالي بيئة استثمارية تتسم بعدم الاستقرار وارتفاع المخاطر. كما يظهر جدول (1) أن العراق يتحسن نسبيا في مؤشر الانستيتوشنال انفستور للتقويم القطري من سنة إلى أخرى ابتداءً من (9.7) في عام 2006 وصولا إلى (26.6) في عام 2010, وهذا التحسن يشير إلى تغير آراء رجال الأعمال وشركات مالية كبرى وبنوك عالمية حول الوضع في العراق من سنة إلى أخرى وان هذه الآراء تتجه نحو التحسن نسبياً كما يظهر ذلك في المؤشر, إلا أن العراق يظل في درجات مخاطر عالية وذلك لأنه مبتعد جدا عن النقطة (100).

وحسب مؤشر دان اند براد ستريت فإن المخاطر تقسم الى سبع مجموعات من (DB1–DB7) وبداخل كل مجموعة مستويات مخاطرة تتراوح بين (a–d) بحيث تكون الدول الحاصلة على (DB1) هي الأقل مخاطر, بينما تكون (DB7) الأعلى مخاطرة.[18] ومن خلال هذا فإن العراق استمر في مجموعة الدول ذات الأعلى مخاطر خلال السنوات (2005–2008) حيث سجل المؤشر أقصى درجاته في العراق للسنوات المذكورة وهي (DB7), وهذا يعني أن المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل عبر الحدود هي في أعلى درجاتها, مما يعطي إنذاراً مبكراً لمن يريد التعامل مع الشركات المحلية العراقية وخاصة المستثمرين الذين يرغبون بالتعامل مع الشركات المحلية

[18] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005, الكويت, المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, 2006, ص175.

العراقية خارج بلدانهم, وبالتالي يؤدي ذلك إلى تقويض قدرة الشركات المحلية في التعامل مع المستثمرين الأجانب كالاستيراد والتصدير. كما يتبين من الجدول (1), أن العراق خلال السنوات (2005–2011) لم يتغير في مؤشر الكوفاس, حيث سجل العراق درجة (D) على مدار هذه السنوات وهي أعلى درجة المخاطر في هذا المؤشر, وتتمثل درجة المخاطر في البيئة السياسية والاقتصادية.

جدول (1) المؤشرات المخاطر القطرية في العراق للأعوام (2005-2011)

المؤشر	السنة						
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	41	49	48.3	60	59.5	58.3	59.5
مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	2.88	6.32	6.32	6.11	___	___	___
مؤشر الانستيتوشنال انفستور للتقويم القطري	9.7	19.4	10.5	13.9	22.7	26.6	___
مؤشر دان اند براد ستريت	DB7	DB7	DB7	DB7	DB6d	DB6d	DB6d
مؤشر الكوفاس	D	D	D	D	D	D	D

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية, الأعداد 2006– 2011, الكويت.

4. مؤشر عدم الاستقرار:

قامت وحدة الاستخبارات الاقتصادية (Economist Intelligence Unit) بإحتساب هذا المؤشر لمرتين فقط, الأولى عام 2007 والثانية عام 2010, حيث تقوم بحسابه لفترات متباعدة. ومن خلال الجدول (2) يتبين أن العراق يحتل المرتبة الثالثة عام 2007 بدرجة (7.9) بحسب هذا المؤشر وهو من أقل الدول استقراراً وهذا يعني أن العراق يعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي, وهذا ما يعكس الواقع في عام 2007. وفي عام 2010 تقدم العراق ثلاث مراتب ليحتل المرتبة السادسة, بالرغم من بقاء المؤشر مرتفعا بدرجة (7.9) وبالتالي بقي من أقل الدول استقراراً في عام 2010.

جدول (2)

مؤشر عدم الاستقرار لأفضل عشر دول وأسوأ عشر دول لعامي (2007, 2010)

الدول العشر الأكثر استقرارا				الدول العشر الأقل استقرارا			
2007		2010		2007		2010	
الدولة	درجة المؤشر	الدولة	درجة المؤشر	الدولة	درجة المؤشر	الدولة	درجة المؤشر
النرويج	0.2	النرويج	1.2	زمبابوي	8.8	زمبابوي	8.8
الدنمرك	0.2	الدنمرك	2.2	أوزبكستان	8.3	تشاد	8.5
سويسرا	0.4	كندا	2.8	العراق	7.9	الكونغو	8.2
نيوزلندا	0.6	فنلندا	3.2	ساحل العاج	7.8	كمبوديا	8.0
النمسا	0.6	السويد	3.2	تشاد	7.5	السودان	8.0
ايرلندا	0.6	سويسرا	3.4	الكونغو	7.2	العراق	7.9
بريطانيا	0.6	موريشيوس	3.5	السودان	7.0	ساحل العاج	7.8
استراليا	0.6	كوستاريكا	3.5	نيجيريا	7.0	أفغانستان	7.8
لوكسمبورغ	0.6	استراليا	3.6	بوركينا فاسو	6.9	زامبيا	7.8
اليابان	0.8	نيوزلندا	3.6	هايتي	6.8	أفريقيا الوسطى	7.8

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد إلى موقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية (Economist Intelligence Unit:
http://viewswire.eiu.com/site_info.asp?info_name=social_unrest_table&page=noads&rf=0

المبحث الثالث

أثر مناخ الاستثمار في القطاع الخاص المحلي في محافظة بغداد

من أجل تحقيق هدف الدراسة والتحقق من صحة الفرضية, فقد تم تحديد استمارة الاستبيان أداة رئيسة للدراسة, من أجل جمع البيانات المطلوبة لقياس ذلك الأثر. عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين لمعرفة مدى اتساق المتغيرات مع هدف الدراسة, كما تم اختيار طبيعة العينة وهي العينة الطبقية العمدية لاحتياجنا إلى شركات خاصة محلية ومؤسسات حكومية وخاصة تتعامل مع القطاع الخاص المحلي نستقي منها البيانات ذات العلاقة بموضوع البحث, وتم تحديد مفردات العينة مع مراعاة حجم كل طبقة بالمجتمع بغية ورود معلومات كافية حول مجتمع الدراسة. ثم وزعت الاستمارة على (130) مبحوث واستلم (106) استمارة منها, وكان ذلك هو حجم العينة. وبالنسبة إلى وصف عينة الدراسة فكما هو موضح في الجدول (3):

جدول (3)
وصف عينة الدراسة

التفاصيل		العدد	النسبة %
الجنس	ذكور	68	64.2
	إناث	38	35.8
الفئات العمرية	اقل من 30	20	18.9
	31 – 40	19	17.9
	41 – 50	18	17
	51 – 60	23	21.7
	اكثر من 60	26	24.5
المؤهل العلمي	إعدادية فاقل	7	6.6
	دبلوم فني	9	8.5
	بكالوريوس	72	67.9
	ماجستير	17	16
	دكتوراه	1	0.9
مكان العمل	الحكومي	37	34.9
	الخاص	69	65.1
مدة الخدمة	1 – 5	23	21.7
	6 – 10	12	11.3
	11 – 15	17	16
	16 – 20	6	5.7
	21 – 25	9	8.5
	26 فأكثر	39	36.8

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS).

ويتكون هيكل العينة من القطاع الخاص (شركات خاصة محلية ورجال أعمال محليين تم الالتقاء بهم في منظمة اتحاد رجال الأعمال ومؤسسات خاصة تتعامل مع القطاع الخاص المحلي) وبالنسبة للشركات الخاصة فقد تم اختيار شركة أو شركتين من كل قطاع وهي (قطاع المصارف –مصرف الائتمان العراقي– قطاع التأمين – شركة الحمراء للتأمين وشركة الأمين للتأمين قطاع الخدمات –شركة المعمورة للاستثمارات العقارية والمنصور مول قطاع

الصناعة –الشركة العراقية للسجاد والمفروشات قطاع الزراعة –شركة الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسماك–), وذلك من أجل أن تمثل العينة المختارة القطاع الخاص المحلي قدر الإمكان في محافظة بغداد, كما تم اختيار 3 مؤسسات خاصة تتعامل مع المستثمرين العراقيين وهي (اتحاد رجال الأعمال العراقيين, اتحاد الصناعات العراقي, غرفة تجارة بغداد), وكذلك تم اختيار مؤسسات حكومية مهتمة بعمل القطاع الخاص وهي (البنك المركزي العراقي, سوق العراق للأوراق المالية, هيئة استثمار بغداد, دائرة السياسات الاقتصادية/ وزارة التخطيط, المصرف الصناعي والزراعي).

عرض وتحليل نتائج استمارة الاستبيان: شملت استمارة الاستبيان المعتمدة على أربعة محاور هي (العوامل السياسية, العوامل القانونية, العوامل الإدارية, العوامل الاقتصادية) وكل محور تضمن عدة فقرات خاصة به تمت وفق مقياس ليكرت. ومن خلال هذه النتائج سيتم معرفة وضع مناخ الاستثمار في محافظة بغداد وأثره في المستثمر المحلي وكما يأتي:

1. عرض وتحليل نتائج العوامل السياسية: وشمل هذا المتغير (8) فقرات. والنتائج كما هي في الجدول (4).

جدول (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات عينة الدراسة عن فقرات العوامل السياسية

ت	فقرات العوامل السياسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	المستوى بالنسبة للمتوسط (درجة الموافقة)
1	تضعف إنتاجية المشاريع الخاصة المحلية في ظل انعدام الاستقرار السياسي	4.70	0.461	94.0	مرتفع جداً
2	يشكل غياب الأمن تحدي كبير للمشاريع الخاصة المحلية وللاستثمار في مجالات جديدة	4.62	0.798	92.4	مرتفع جداً
3	يمكن أن تتعاقد المشاريع الخاصة المحلية مع شركات الخدمات الأمنية في ظل غياب الأمن	3.25	1.060	65.0	متوسط
4	تؤثر النزاعات الداخلية المسلحة سلبا في استقرار المشاريع الخاصة المحلية	4.64	0.650	92.8	مرتفع جداً
5	يوجد ضعف في المؤسسة العسكرية العراقية وهذا يؤثر سلباً في الوضع الأمني	4.17	0.899	83.4	مرتفع
6	يوجد لدى المستثمر تخوف من مصادرة بعض المشاريع الخاصة المحلية	3.37	1.132	67.4	متوسط
7	يعيق الفساد تطور المشاريع الخاصة المحلية ويضيف تكاليف وقتية ومعنوية ومادية	4.61	0.655	92.2	مرتفع جداً
8	يرتبط تقليل درجة الفساد بتوافر الحكومة الالكترونية	4.28	0.790	85.6	مرتفع
العام		4.21	0.806	84.2	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS).

ويظهر من الجدول (4), أن المشاريع الخاصة المحلية في محافظة بغداد غير قادرة على العمل في ظل انعدام الاستقرار السياسي وهو أكثر العوامل تدهوراً وتأثراً في المستثمر العراقي.

وتفسير ذلك أن الاستقرار السياسي هو أحد العوامل المهمة لاستتباب الأمن في العراق, حيث إن انعدامه كان سبباً رئيساً في دخول الارهاب ونشوء عصابات إرهابية كما أنه سبب رئيس في إضعاف المؤسسة العسكرية العراقية والذي كان له أثر كبير في تدهور الأمن, وهذا الأخير له أثر كبير في المستثمر العراقي, إذ يهدده مالياً ومادياً وبشرياً. كما أن غياب الاستقرار السياسي والأمن عاملان أساسيان في تفشي ظاهرة الفساد في العراق, وهذا الأخير له أثر كبير في المستثمر العراقي كما يظهر من الجدول أعلاه. ويوجد لدى بعض المستثمرين تخوف من مصادرة المشاريع الاستثمارية والذي يحد من تشجيعهم على الاستثمار في فتح خطوط إنتاجية جديدة وتوسيع مشاريعهم والاستثمارات في مجالات أخرى, بالرغم من أن القانون أوضح عدم مصادرة المشاريع الاستثمارية, مما يشير إلى أن القانون لم يُزل هذا التخوف بشكل كامل إلا أنه خفف منه. وبهذا فإن العوامل السياسية متدهورة بدرجة كبيرة ولها أثر كبير في سلوك المستثمر المحلي في محافظة بغداد, إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.21) وبانحراف معياري قدره (0.806) وبأهمية نسبية قدرها (84.2%).

2.عرض وتحليل نتائج العوامل القانونية: شمل هذا المتغير (12) فقرة, والنتائج كما في الجدول (5). يتضح أن المستثمر يتأثر بدرجة مرتفعة بعدم الاستقرار التشريعي, إذ يؤثر في سلوكه فيشعر بعدم الثقة في النظام التشريعي. ويتشتت قرار المستثمر بتعدد القوانين التي تنظم الاستثمار في العراق, إذ إن هناك العديد من تلك القوانين في العراق. ويتضح من الفقرة (3, 4, 5) تزعزع الاستقرار التشريعي في العراق, إذ إن هناك تسارعاً في إصدار العديد من القوانين دون دراسة التعارض فيما بينها وبين القوانين الأخرى, كما أن هناك تعديلات كثيرة بين فترة وأخرى على القوانين التي تنظم الاستثمار, وهذا جاء متماشياً مع الواقع إذ إن قانون الاستثمار فقط والذي شرع في عام 2006, مرَّ لحد الآن بتعديلين آخرها كان في عام 2010 ويوجد الآن تعديل ثالث ما زال في عمل أجندة البرلمان العراقي. وبذلك فإن هناك أثراً لتعدد القوانين والتسرع بإصدار العديد منها وكثرة التعديلات عليها في الاستقرار التشريعي وبالتالي في سلوك المستثمر ومن ثم في قراره.

جدول (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات عينة الدراسة عن فقرات العوامل القانونية

ت	فقرات العوامل القانونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	المستوى بالنسبة للمتوسط (درجة الموافقة)

1	عدم الاستقرار التشريعي يشعر المستثمر بعدم الثقة في النظام التشريعي في العراق	4.41	0.629	88.2	مرتفع
2	يتشتت قرار المستثمر بتعدد القوانين التي تنظم الاستثمار	4.26	0.808	85.2	مرتفع
3	يوجد تعارض بين القوانين التي تنظم الاستثمار	3.90	0.904	78.0	مرتفع
4	يوجد تسرع في إصدار العديد من القوانين التي تخص الاستثمار	3.76	1.019	75.2	مرتفع
5	تؤدي كثرة التعديلات على قوانين الاستثمار إلى انخفاض مصداقية القوانين عند المستثمر	4.13	0.957	82.6	مرتفع
6	ساهم قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل في تشجيع الاستثمار	3.86	0.844	77.2	مرتفع
7	طبق قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل بشكل كامل على أرض الواقع	2.90	0.850	58.0	متوسط
8	عدم وضوح المادة (12/ ثانياً) من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل والمتعلقة بعدم مصادرة المشاريع الاستثمارية يشكل عاملاً غير محفز للاستثمار.	3.42	0.804	68.4	متوسط
9	تتسم المحاكم في بغداد بالعدالة والحيادية عند التحكيم بين أطراف الاستثمار	2.96	1.086	59.2	متوسط
10	تمنح المادة (12/ أولاً) من قانون الاستثمار للمستثمر حق استخدام عاملين أجانب بشرط عدم إمكانية استخدام عراقي مؤهل لذلك وهذا القيد يعتبر عائقاً للاستثمار	2.91	1.167	58.2	متوسط
11	طبقت المادة (15/ أولاً) والمتعلقة بتمتع المشروع الاستثماري بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات من تاريخ بدء الإنتاج التجاري	3.88	0.933	77.6	مرتفع
12	تقوم هيئة استثمار بغداد بمساعدة المستثمر في الحصول على إجازة تأسيس من خلال مفاتحة الجهات المختصة	3.52	0.918	70.4	متوسط
العام		3.66	0.910	73.2	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS).

ويتضح أيضاً من الجدول (5), أن قانون الاستثمار اشتمل على أمور مهمة ومشجعة على الاستثمار إلا أنه أغفل بعض الأمور المهمة منها عدم وجود تفصيل مطمئن للمستثمر بشأن عدم مصادرة المشاريع الاستثمارية والذي لم يزل التخوف من ذلك لدى المستثمر مما يؤثر في قراره الاستثماري. وأخيراً, بسبب عدم الاستقرار التشريعي وأهمها كثرة التعديلات على القوانين وإصدار العديد منها دون دراسة التعارض فيما بينها وعدم تطبيق بعض المواد المهمة من قانون الاستثمار, فإن ذلك أدى إلى تدهور العوامل القانونية والتي يعد تحسنها شرط لا يمكن الاستغناء عنه في مناخ استثماري ملائم, مما أدى إلى التأثير سلباً في المستثمر المحلي في محافظة بغداد, حيث بلغ

المتوسط الحسابي (3.66) وبانحراف معياري قدره (0.910) وبأهمية نسبية مقدارها (73.2%). وبالتالي فأن أثر تدهور العوامل القانونية مرتفع في المستثمر.

3. عرض وتحليل نتائج العوامل الإدارية: وشمل (8) فقرات. وكما تظهر النتائج في الجدول (6).

جدول (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات عينة الدراسة عن فقرات العوامل الإدارية

ت	فقرات العوامل الإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	المستوى بالنسبة للمتوسط (درجة الموافقة)
1	لم يساهم قسم النافذة الواحدة في هيئة استثمار بغداد في التقليل من الروتين الإداري	3.69	0.929	73.8	مرتفع
2	توجد إجراءات معقدة في منح إجازة الاستثمار من هيئة استثمار بغداد	3.73	1.038	74.6	مرتفع
3	توجد إجراءات معقدة في منح إجازة بناء للمشاريع الخاصة المحلية	4.54	0.928	90.8	مرتفع
4	توجد إجراءات معقدة في التعامل مع السلطات الضريبية في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبية وفي سداد الضرائب	4.21	0.858	84.2	مرتفع
5	يضعف الروتين الإداري من القدرة التنافسية للمشاريع الخاصة المحلية ويضيف تكاليف وقتية ومادية ومعنوية	4.53	0.635	90.6	مرتفع
6	يواجه المستثمر صعوبات وإجراءات معقدة من أجل الحصول على الأرض	4.47	0.746	89.4	مرتفع
7	توجد إجراءات معقدة من أجل التخليص الجمركي للواردات	4.09	0.931	81.8	مرتفع
8	يواجه المستثمر إجراءات معقدة من أجل تصدير المنتجات إلى الخارج	3.99	0.999	79.8	مرتفع
	العام	4.16	0.883	83.2	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS).

ويتبين من الجدول (6), أن هناك إجراءات معقدة في جميع المؤسسات التي يتعامل معها المستثمر العراقي حتى في هيئة استثمار بغداد والتي أنشئت أصلاً من أجل القضاء على الروتين الإداري, وأن هذا الأخير له تأثير مرتفع في سلوك المستثمر ومن ثم في قراره, إذ يرفع التكاليف الوقتية والمادية والمعنوية للمشروع الاستثماري. ونتيجة لذلك, يلاحظ تدهور العوامل الإدارية

وقوة أثرها في المستثمر, حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.16) وبانحراف معياري قدره (0.883) وبأهمية نسبية مقدارها (83.2%).

4. عرض وتحليل نتائج العوامل الاقتصادية: شمل هذا المتغير 23 فقرة, وكما هو في الجدول (7). إذ يتبين أن الكثافة السكانية المرتفعة في محافظة بغداد قد شجع الاستثمار, حيث فتحت العديد من مجالات الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية مما جعل محافظة بغداد مركزاً اقتصادياً مهماً. إلا أن هذا الطلب يصطدم بالجهاز الإنتاجي غير المرن مما أدى إلى اتجاه ذلك الطلب نحو الخارج والذي أدى إلى ارتفاع الاستيرادات والذي تزامن ذلك مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق بعد عام 2003, وهذا جعل القطاع الخاص العراقي يواجه منافسة شديدة من السلع المستوردة من الخارج (كما في الجدول (7) فقرة 16 و17). وبسبب غياب آلية السوق في العراق وجمود أجور العمل فإن ارتفاع نسبة سكان العمل في محافظة بغداد لم تساهم في انخفاض الأجور كما جاء في الجدول أدناه (فقرة 2).

جدول (7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات عينة الدراسة عن فقرات العوامل الاقتصادية

ت	فقرات العوامل الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	درجة الموافقة
1	الكثافة السكانية المرتفعة في محافظة بغداد شجعت المستثمر على المزيد من الاستثمار بسبب زيادة الطلب	3.89	0.945	77.8	مرتفع
2	ارتفاع السكان في سن العمل في بغداد ساهم في انخفاض الأجور وبالتالي تخفيض تكاليف العمل للمشاريع الخاصة المحلية	2.92	1.048	58.4	متوسط
3	يتحمّل المستثمر تكاليف باهضة من أجل الحصول على الأرض	4.14	0.941	82.8	مرتفع
4	يستطيع القطاع الخاص المحلي امتصاص الكثير من البطالة	4.16	1.061	83.2	مرتفع
5	توجد بنية تحتية جيدة في بغداد تؤثر إيجابياً في المشاريع الخاصة المحلية	2.53	1.251	50.6	منخفض
6	الإمدادات غير الكافية للطاقة الكهربائية تؤثر سلباً في الإنتاجية ومستوى الإنتاج	4.69	0.591	93.8	مرتفع جداً
7	تعتمد المشاريع الخاصة المحلية على البديل الآخر (المولدات) بدلا من الكهرباء الوطنية	4.50	0.707	90.0	مرتفع
8	يضيف الاعتماد على المولدات تكاليف باهضة على التكاليف الكلية	4.54	0.555	90.8	مرتفع
9	إن إمدادات المياه كافية لاستمرار العملية الإنتاجية للمشاريع الخاصة المحلية	3.18	1.111	63.6	متوسط
10	توجد عقبات أمام وصول المشاريع الخاصة المحلية للتكنولوجيا المطلوبة	4.14	0.822	82.8	مرتفع
11	تضع المصارف العراقية شروطاً ميسرة لإقراض المشاريع الخاصة المحلية	2.88	1.169	57.6	متوسط
12	يشكل سعر الفائدة عقبة أمام تطور المشاريع الخاصة المحلية	4.13	0.947	82.6	مرتفع
13	استقرار سعر صرف الدينار العراقي واعتماده على مزاد العملة أثر إيجابياً في استقرار تسعير منتجات المشاريع الخاصة المحلية	3.85	0.993	77.0	مرتفع
14	يؤثر استقرار سعر صرف الدينار العراقي إيجابياً في استيراد المواد الأولية للمشاريع الخاصة المحلية.	4.20	0.696	84.0	مرتفع

15	يـؤثر معـدل التضـخم المرتفـع سـلبا فـي أربـاح المشاريع الخاصة المحلية	4.04	0.838	80.8	مرتفع
16	تواجـه المشـاريع الخاصـة المحليـة منافسـة شـديدة من السلع المستوردة من الخارج.	4.63	0.681	92.6	مرتفع جداً
17	منافسـة السـلع المسـتوردة تحـد مـن قـدرة السـلع المحلية على الانتشار في السوق المحلي.	4.73	0.469	94.6	مرتفع جداً
18	ضـعف سياسـة حمايـة الإنتـاج الـوطني يقلـل مـن القدرة التنافسية للسلع المحلية	4.67	0.547	93.4	مرتفع جداً
19	ضعف الدعم الحكومي للمشاريع الخاصة المحلية يؤدي إلى تدني مستوى الأرباح	4.41	0.727	88.2	مرتفع
20	هيمنـة القطـاع العام على النشاط الاقتصادي يؤثر فـي سـير العمليـة الإنتاجيـة للمشـاريع الخاصـة المحلية	3.98	0.873	79.6	مرتفع
21	التحسـن فـي المؤشـرات الاقتصـادية الحاليـة (كالأسعار والفائدة وأسعار الصرف..الخ) يولد لدى المستثمر تصوراً بأن أرباحه ستزداد	3.96	0.767	79.2	مرتفع
22	توجـد قـدرة للمشـاريع الخاصـة المحليـة علـى التعامـل بسـهولة مـع المسـتثمرين الأجانـب فـي مجـال الاسـتيراد والتصدير	3.16	1.212	63.2	متوسط
23	تـؤثر الأوضـاع السياسـية والقانونيـة والإداريـة والاقتصـادية للبلـد فـي قـدرة الشـركات علـى أداء التزاماتها المالية تجاه الغير	4.26	0.843	85.2	مرتفع
العام		3.98	0.812	79.6	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS).

يظهر من الفقرات (5, 6, 7, 8) سوء البنية التحتية في بغداد وأن لها أثراً كبيراً في المشاريع الاستثمارية الخاصة المحلية. كما أن لسعر الفائدة وسعر الصرف ومعدل التضخم آثاراً قوية في سلوك المستثمر وبالتالي في الفرص الاستثمارية وفي قرار المستثمر, حيث تؤثر في الكفاية الحدية للاستثمار وأسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج وتسعير المنتجات والأرباح وغيرها. حيث إن سعر الفائدة له أثر كبير في الكفاية الحدية للاستثمار حيث يتضح أن هناك فرصاً استثمارية أثر فيها سعر الفائدة بشكل سلبي فجعلها غير مربحة وبالتالي لم تستثمر مما يعني أن سعر الفائدة كان

عقبة كبيرة لدخول مستثمرين إلى السوق كما أنه أخرج مستثمرين آخرين. وأن تقلب هذه المؤشرات في الحاضر تؤثر في سلوك المستثمر حتى في المستقبل مما يقوض ثقته في البيئة الاقتصادية.

ويلاحظ من (الفقرة 22) أن الكثير من المستثمرين لديهم القدرة على التعامل مع المستثمرين الأجانب إلا أن البعض منهم يجد صعوبة في التعامل معهم, ويفسر ذلك أن المناخ الاستثماري أثر في الشركات الأجنبية خارج العراق مما أدى إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل عبر الحدود, والذي أعطى بدوره إنذاراً للشركات الأجنبية التي تتعامل مع الشركات العراقية الخاصة وبالتالي فالشركات الأجنبية لا تتعامل إلا مع الشركات الخاصة العراقية التي تعرفها وتثق بها ولديها تعاملات سابقة وعديدة معها. مما أدى إلى تقويض قدرة الشركات المحلية في التعامل مع الشركات الأجنبية, وهذا أدى إلى التأثير سلبا في المستثمرين العراقيين الجدد وبالتالي يرجع الأثر السلبي هذا في مناخ الاستثمار, إذ يقوض ثقة المستثمر المحلي في المناخ الاستثماري. وبهذا نجد أن العوامل الاقتصادية متدهورة بالرغم من أن هناك بعض العوامل الإيجابية كالكثافة السكانية, إلا أن تأثيرها كان ضعيفاً في مناخ الاستثمار بسبب كثرة العوامل المتردية. إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.98) وبانحراف معياري قدره (0.812) وبأهمية نسبية مقدارها (79.6%).

5. عرض وتحليل مقارن لخلاصة نتائج مناخ الاستثمار:

تم عرض نتائج العوامل السياسية والقانونية والإدارية والاقتصادية, وذلك في الجدول (8). من أجل معرفة مدى تردي مناخ الاستثمار وأثره في نشاط القطاع الخاص المحلي.

جدول (8) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمناخ الاستثمار

ت	عوامل مناخ الاستثمار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	المستوى بالنسبة للمتوسط (درجة الموافقة)
1	العوامل السياسية	4.21	0.806	84.2	مرتفع
2	العوامل القانونية	3.66	0.910	73.2	مرتفع
3	العوامل الإدارية	4.16	0.883	83.2	مرتفع
4	العوامل الاقتصادية	3.98	0.812	79.6	مرتفع
	العام	4.00	0.853	80.0	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (8), تدهور العوامل السياسية والقانونية والإدارية والاقتصادية بدرجات متقاربة نسبياً, لكن أكثرها تدهوراً هي العوامل السياسية, إذ بلغ الوسط الحسابي (4.21)

وبانحراف معياري قدره (0.806) وبأهمية نسبية مقدارها (84.2%). لقد كان أثر هذه العوامل سلبا في مناخ الاستثمار مما أدى إلى تدهوره بدرجة عالية مما أثر سلباً في نشاط القطاع الخاص المحلي, فقد بلغ الوسط الحسابي (4.00) وبانحراف معياري قدره (0.853) وبأهمية نسبية مقدارها (80.0%).

وفي الحقيقة أن هذا التحليل يبين قوة أثر مناخ الاستثمار في الحد من مستويات الاستثمار والحلقة المفرغة التي تعود بالأثر لتجدد تردي مناخ الاستثمار. يتبين أن مناخ الاستثمار هو المسؤول عن إضعاف القطاع الخاص المحلي, ولاحظنا هذا في كل من العوامل السياسية والقانونية والإدارية والاقتصادية, مدى تردي هذه العوامل وقوة أثرها في المستثمر, حتى وجد أنه عندما يريد المستثمر المحلي تصدير سلعته فإنه يواجه إجراءات معقدة تؤثر بشكل كبير في استمرار أو تطوير نشاطاته.

ومما تجدر الإشارة إليه وجود عوامل إيجابية وجيدة مؤثرة في مناخ الاستثمار, كأثر الحكومة الالكترونية وتطبيق بعض المواد المهمة لقانون الاستثمار وأثر هذا القانون في تشجيع الاستثمار والكثافة السكانية المرتفعة وقدرة القطاع الخاص المحلي على امتصاص البطالة وغيرها. لكن أثر هذه العوامل ضعيفاً جداً ولا يضاهي قوة أثر العوامل السلبية فهي الأكثر والأقوى كالأمن والروتين الإداري والفساد وعدم الاستقرار التشريعي والاقتصادي وسعر الفائدة.. الخ, وبالتالي طغت العوامل السلبية على العوامل الإيجابية القليلة فتردى مناخ الاستثمار.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

1. تحققت فرضية هذا البحث, إذ إن مناخ الاستثمار في العراق متردي بدرجة كبيرة وله أثر خطير في المستثمر المحلي في محافظة بغداد, وأكثر عوامل مناخ الاستثمار تدهوراً هي العوامل السياسية في العراق هي العوامل الأكثر تدهوراً من عوامل مناخ الاستثمار في العراق عموماً وفي محافظة بغداد خصوصاً, وهي تمارس الأثر الأقوى من بين عوامل مناخ الاستثمار في المستثمر المحلي في بغداد. ويوجد لتدهور الأمن أثران هما أثر مباشر عن طريق التهديد الذي يمارسه على رأس المال المادي والبشري, والثاني غير مباشر وذلك عن طريق ارتفاع تكاليف الخدمات الأمنية.
2. يعاني القطاع الخاص المحلي في محافظة بغداد من مشاكل عدة وهذه المشاكل هي في الحقيقة وليدة مناخ الاستثمار. ومن ذلك, عندما ضعف مناخ الاستثمار القطاع الخاص المحلي لم يعد لديه القدرة على استخدام التكنولوجيا مما أفشى الأمية التكنولوجية في القطاع الخاص المحلي.
3. جاءت مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية معبرة عن واقع مناخ الاستثمار في العراق, وتعكس الصورة بأوضحها للمستثمرين الأجانب والمحليين.
4. لسعر الفائدة أثر سلبي كبير في المستثمر والذي ينتقل إلى المجتمع بأكمله, وأحد القنوات التي ينتقل من خلالها أثر سعر الفائدة هي الكفاية الحدية لرأس المال. وفي الحقيقة أن سعر الفائدة أعاق دخول كثير من المستثمرين إلى السوق وأخرج كثير منهم. إذ أثر ذلك في سلوك المستثمر.
5. لسوء إمدادات الكهرباء أثران في مناخ الاستثمار وبالتالي في المستثمر: الأول استخدام المولدات لا يلبي الحاجة كما تفعل الكهرباء الوطني, والتي تؤثر في نوعية وكمية الإنتاج. والثاني عن طريق ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ثانيا: التوصيات

1. محاولة تحسين البنية التحتية للاقتصاد العراقي بتحفيز النشاط الخاص وتنويع الاقتصاد مما يؤدي إلى خفض الضغوط على النفط والتأثير إيجاباً في التنمية المستدامة.

2. توحيد الصف بين الكتل السياسية وجعل الهدف واحدا وهذا يعزز من الاستقرار السياسي والأمني, فمن شأن ذلك أن يقلل من النزاعات الداخلية, كما أن ذلك يمنع من دخول الإرهاب, مما يؤثر إيجاباً في الأمن, كما أن توحيد الصف بين الكتل السياسية ونبذ الخلافات في المصلحة الشخصية من أجل المصلحة العامة يسهم وبشكل كبير في تعزيز وتفعيل دور المؤسسة العسكرية العراقية. ومن خلال هذا يمكن إرجاع الميزة التي اتسمت بها محافظة بغداد والتي تحولت إلى تحدٍ خطير. وهذا يعني أن توحيد الصف شرط لا يمكن الاستغناء عنه إذا ما أريد تحسين مناخ الاستثمار والارتقاء بالقطاع الخاص المحلي.

3. محاولة جعل الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تسهم في إصلاح مناخ الاستثمار ملزمة التنفيذ من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية والمراقبة على ذلك.

4. على واضع السياسة أن يجعل استقرار مناخ الاستثمار أول أهداف إصلاح مناخ الاستثمار, والبدء تدريجياً بإصلاح مناخ الاستثمار من العوامل الأخطر إلى الأقل خطورة, أي من غياب الأمن إلى الفساد... ألخ.

5. رغم الأثر السلبي الذي أصاب البنى التحتية, إلا من شأن واضعي السياسة تحويل ذلك التحدي إلى فرصة يمكن استغلالها, إذ إن هذا الدمار في البنى التحتية لو يتم النظر له من جانب آخر, فهو في الحقيقة أدى إلى ولادة فرص استثمارية في هذا القطاع, فلو يتم استغلال هذه الفرص الاستثمارية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لهذا القطاع (كالأمن وحماية حقوق الملكية وعدم تشتيت المستثمر بين أكثر من قانون للاستثمار واستقراره وعدم تعقيد الإجراءات الإدارية كالقضاء على الروتين الإداري والبيروقراطية...الخ) ووفق إستراتيجية تأخذ ذلك بنظر الاعتبار, لأدى ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في تقليل البطالة (تحسين آخر لمناخ الاستثمار), أضف إلى ذلك, أن المصانع المعنية بإنتاج الآلات والمعدات اللازمة لذلك ستعمل وسيزداد مساهمتها في النشاط

الاقتصادي, وهكذا فهي حلقة, إنْ بدأت بشكل صحيح وسليم ستستمر على ذلك النهج, والعكس بالعكس.

6. ضرورة صياغة قانون الاستثمار من قبل خبراء اقتصاديين أولاً والتنسيق بينه وبين السياسات الاستثمارية والاستراتيجيات الوطنية ودراسة القوانين الأخرى المتعلقة بالاستثمار وجعله قانون واحد ينظم الاستثمار بكل مفاصله من أجل عدم تشتيت المستثمر وضمان الاستقرار التشريعي. كما ينبغي تخفيض كثرة التعديلات إلا في الحالات الضرورية والتي يستشار بها الخبراء الاقتصاديين لتحديد آثار ذلك التعديل وحساب المصالح والمفاسد التي يترتب على ذلك التعديل, ثم تتم صياغة القانون من قبل المشرعين مع الخبراء الاقتصاديين في شكله النهائي.

المصادر:

1. أحمد عمر الراوي, القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية, مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط في العراق: www.mop.gov.iq.
2. جمهورية العراق, وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, لجنة تنمية القطاع الخاص, مسودة ورقة القطاع الخاص, الإصدار الثاني اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014, العراق, تشرين الثاني 2009, ص6.
3. حسن لطيف الزبيدي وآخرون, "البطالة في العراق المظاهر والآثار وسبل المعالجة", مجلة بيت الحكمة, دراسات اقتصادية, العدد 21, بغداد, 2009, ص117.
4. عبد المنعم السيد علي, اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق, بغداد, مديرية مطبعة جامعة الموصل, 1984, ص269-290.
5. عوض فاضل اسماعيل الديليمي, النقود والبنوك, الموصل, دار الحكمة للطباعة والنشر, 1990, ص467-469.
6. مايكل ايدجمان, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة, ترجمة محمد ابراهيم منصور, الرياض, دار المريخ للنشر, 2010, ص176-183.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005, الكويت, ص175.
8. Alvaro Ecsribano et al., investment climate assessment based on Olley and Pakes decompositions: methodology and application to Turkey's investment climate survey, Spain, working paper, Universidad Carlos 111 de Madrid, june 2008, p1.
9. Changyun Wang et al., The Behavior and Performance of Individual Investors in China, School of Business, National University of Singapore, Singapore, January 2005, p7.

10. Christian E. Weller & Amy B. Helburn, financial stress and asymmetric financial decisions, working paper, university of Massachusetts Amherst, December 2010, p2-3.
11. David Dollar, investment climate and firm performance in developing economies, the world bank, development research group, November 2003, p2.
12. N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, 7th ed., USA, Worth publishers, Harvard University, 2009, p27.
13. Richard T. Froyen, Macroeconomics theories and policies, 9th ed., USA, Pearson Prentice Hall, 2009. p58-85.
14. Roger A. Arnold, Macroeconomics, 2nd ed., USA, West publishing company, 1992, p180.
15. Stanley L.Brue, macroeconomics, 17th ed., New York, The McGraw Hill companies, 2008, p153.
16. The World Bank, doing business in 2006 creating jobs, Washington, 2006, p6.
17. World Bank, world development report 2005, a better investment climate for everyone, p2.
18. Zvi Bodie et al., Investment, 7th ed., New York, The McGraw Hill companies, 2008, p1.

الملاحق: استمارة الاستبيان

استمارة استبيان

الأساتذة الأفاضل...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

بين يديك استبانة تمثل جزءاً من متطلبات إعداد رسالة ماجستير في الاقتصاد والموسومة (أثر مناخ الاستثمار في نشاط القطاع الخاص المحلي في العراق بعد عام 2003 – محافظة بغداد انموذجاً) تحت إشراف الدكتور قصي عبود الجابري أستاذ الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية.

وتهدف هذه الرسالة إلى معرفة الدور الذي يلعبه المناخ الاستثماري في أنشطة القطاع الخاص المحلي في العراق بعد عام 2003 وتتكون الاستبانة من ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: يتعلق بمعلومات عامة عن الخاضع للاستبانة.

المحور الثاني: يتعلق بالعوامل السياسية والتشريعية والاقتصادية التي تؤثر في المناخ الاستثماري.

المحور الثالث: والذي يتعلق بانتقال أثر مناخ الاستثمار إلى المستثمر وبعض تكاليف تردي مناخ الاستثمار.

عليه نرجو تعاونكم مع الباحث للإجابة عن الأسئلة الموضحة في الاستبانة من أجل معرفة مدى تأثر القطاع الخاص المحلي في محافظة بغداد بمناخ الاستثمار لرسم صورة لمستقبل القطاع الخاص المحلي للمعنيين بذلك وبذل الجهود من أجل تطويره، وذلك بوضع علامة (√) صح على الإجابة التي تراها مناسبة للسؤال. كما إن إجابة سيادتكم سيكون لها دور فاعل في الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث مع الحفاظ على السرية التامة على هذه البيانات وإنها لغرض البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر والتقدير في دعم هذا البحث...

المحور الأول: معلومات عامة :

يرجى وضع علامة (√) للفقرة التي تتفق مع حالتك

1. النوع الاجتماعي : ذكر ☐ أنثى ☐

2. الفئة العمرية:

30 فأقل	
40–31	
50–41	
60–51	
60 فأكثر	

3. المؤهل العلمي : الإعدادية فما دون ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4. التخصص العلمي: ☐

5. المركز الوظيفي: ☐

6. مكان العمل: قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐

7. مدة الخدمة بالسنوات:

5–1		20–16	
10–6		25–21	
15–11		26 فأكثر	

توضيح بعض المصطلحات:

(1) الحكومة الالكترونية: هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني. مثل الاستمارات الإلكترونية وتقديم طلبات إجازة الاستثمار عن طريق الانترنت أو تقديم موافقات رسمية عن طريق الانترنت, بحيث يكون تقديم المعاملات وانجازها عن طريق الانترنت.

(2) قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل: وهو قانون صدر في عام 2006 لتعزيز ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي (وذلك لحاجة البلد الشديدة إلى الاستثمار) من خلال منح المستثمر مزايا وإعفاءات وضمانات وتحديد الالتزامات الواجبة على المستثمر, وتم التعديل على هذا القانون في عام 2010, وهناك تعديل آخر لا يزال في عمل أجندة البرلمان العراقي في عام 2013. ومن المزايا التي منحت للمستثمر حق تملك أراضي وعقارات الدولة, إخراج رأس المال الذي أدخله الى العراق وعوائده, استئجار الاراضي اللازمة للمشروع لمدة 50 سنة وقابلة للتجديد, التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين, وفتح حسابات مصرفية لدى أي مصرف عراقي أو اجنبي. أما الضمانات فمنها, يحق للمستثمر استخدام عمال أجانب في حالة عدم إمكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة, عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري, ومن الاعفاءات التي نص عليها القانون هو أن يتمتع المشروع بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10) سنوات من بدء التشغيل التجاري. ومن أهداف هذا القانون:

أ. تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة.

ب. تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق.

ج. حماية حقوق وممتلكات المستثمرين.

(3) قسم النافذة الواحدة: وهو أحد أقسام هيئة استثمار الإقليم أو المحافظة, فمن خلال هذا القسم يتم استلام طلبات إجازة الاستثمار ومن ثم استحصال الموافقات الأصولية المطلوبة لقيام المشروع الاستثماري من جميع الوزارات والجهات الحكومية ومن خلال مفاتحة الجهات ذات العلاقة وذلك من خلال ممثلي الوزارات والجهات الحكومية في هذا القسم. كما أن هذا القسم نص عليه قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل في المادة 9/ ثانياً والتي توضح أنه يجب إنشاء نافذة واحدة في هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات الإقليم والمحافظات, وأن يتم تعيين مندوبين مخولين من الوزارات ذات العلاقة من أجل استحصال الموافقات.

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري

ت	التفاصيل	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
أ. العوامل السياسية						
1	تضعف إنتاجية المشاريع الخاصة المحلية في ظل انعدام الاستقرار السياسي					
2	يشكل غياب الأمن تحدي كبير للمشاريع الخاصة المحلية وللاستثمار في مجالات جديدة					
3	يمكن أن تتعاقد المشاريع الخاصة المحلية مع شركات الخدمات الأمنية في ظل غياب الأمن					
4	تؤثر النزاعات الداخلية المسلحة سلبا في استقرار المشاريع الخاصة المحلية					
5	يوجد ضعف في المؤسسة العسكرية العراقية وهذا يؤثر سلباً في الوضع الأمني					
6	يوجد لدى المستثمر تخوف من مصادرة بعض المشاريع الخاصة المحلية					
7	يعيق الفساد تطور المشاريع الخاصة المحلية ويضيف تكاليف وقتية ومعنوية ومادية					
8	يرتبط تقليل درجة الفساد بتوافر الحكومة الالكترونية [1]					
ب. العوامل القانونية						
9	عدم الاستقرار التشريعي يشعر المستثمر بعدم الثقة في النظام التشريعي في العراق					
10	يتشتت قرار المستثمر بتعدد القوانين التي تنظم الاستثمار					
11	يوجد تعارض بين القوانين التي تنظم الاستثمار					
12	يوجد تسرع في إصدار العديد من القوانين التي تخص الاستثمار					
13	تؤدي كثرة التعديلات على قوانين الاستثمار إلى انخفاض مصداقية القوانين عند المستثمر					
14	ساهم قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل[2] في تشجيع الاستثمار					
15	طبق قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل بشكل كامل على أرض الواقع					

16	عدم وضوح المادة (12/ ثانياً) من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل والمتعلقة بعدم مصادرة المشاريع الاستثمارية يشكل عاملاً غير محفز للاستثمار.					
17	تتسم المحاكم في بغداد بالعدالة والحيادية عند التحكيم بين أطراف الاستثمار					
18	تمنح المادة (12/ أولاً) من قانون الاستثمار للمستثمر حق استخدام عاملين أجانب بشرط عدم إمكانية استخدام عراقي مؤهل لذلك وهذا القيد يعتبر عائقاً للاستثمار					
19	طبقت المادة (15/ أولاً) والمتعلقة بتمتع المشروع الاستثماري بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات من تاريخ بدء الإنتاج التجاري					
ت	التفاصيل	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
20	تقوم هيئة استثمار بغداد بمساعدة المستثمر في الحصول على إجازة تأسيس من خلال مفاتحة الجهات المختصة					
ج. عوامل إدارية						
21	لم يساهم قسم النافذة الواحدة[3] في هيئة استثمار بغداد في التقليل من الروتين الإداري					
22	توجد إجراءات معقدة في منح إجازة الاستثمار من هيئة استثمار بغداد					
23	توجد إجراءات معقدة في منح إجازة بناء للمشاريع الخاصة المحلية					
24	توجد إجراءات معقدة في التعامل مع السلطات الضريبية في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبية وفي سداد الضرائب					
25	يضعف الروتين الإداري من القدرة التنافسية للمشاريع الخاصة المحلية ويضيف تكاليف وقتية ومادية ومعنوية					
26	يواجه المستثمر صعوبات وإجراءات معقدة من أجل الحصول على الأرض					
27	توجد إجراءات معقدة من أجل التخليص الجمركي					

	للواردات					
28	يواجه المستثمر إجراءات معقدة من أجل تصدير المنتجات إلى الخارج					
د. العوامل الاقتصادية						
29	الكثافة السكانية المرتفعة في محافظة بغداد شجعت المستثمر على المزيد من الاستثمار بسبب زيادة الطلب					
30	ارتفاع السكان في سن العمل في بغداد ساهم في انخفاض الأجور وبالتالي تخفيض تكاليف العمل للمشاريع الخاصة المحلية					
31	يتحمّل المستثمر تكاليف باهضة من أجل الحصول على الأرض					
32	يستطيع القطاع الخاص المحلي امتصاص الكثير من البطالة					
33	توجد بنية تحتية جيدة في بغداد تؤثر إيجابياً في المشاريع الخاصة المحلية					
34	الإمدادات غير الكافية للطاقة الكهربائية تؤثر سلباً في الإنتاجية ومستوى الإنتاج					
35	تعتمد المشاريع الخاصة المحلية على البديل الآخر (المولدات) بدلا من الكهرباء الوطنية					
36	يضيف الاعتماد على المولدات تكاليف باهضة على التكاليف الكلية					
37	إن إمدادات المياه كافية لاستمرار العملية الإنتاجية للمشاريع الخاصة المحلية					
38	توجد عقبات أمام وصول المشاريع الخاصة المحلية للتكنولوجيا المطلوبة					
39	تضع المصارف العراقية شروطاً ميسرة لإقراض المشاريع الخاصة المحلية					
40	يشكل سعر الفائدة عقبة أمام تطور المشاريع الخاصة المحلية					
41	استقرار سعر صرف الدينار العراقي واعتماده على مزاد العملة أثر إيجابياً في استقرار تسعير منتجات المشاريع الخاصة المحلية					

42	يؤثر استقرار سعر صرف الدينار العراقي إيجابياً في استيراد المواد الأولية للمشاريع الخاصة المحلية.					
43	يؤثر معدل التضخم المرتفع سلبا في أرباح المشاريع الخاصة المحلية					
44	تواجه المشاريع الخاصة المحلية منافسة شديدة من السلع المستوردة من الخارج.					
45	منافسة السلع المستوردة تحد من قدرة السلع المحلية على الانتشار في السوق المحلي.					
46	ضعف سياسة حماية الإنتاج الوطني يقلل من القدرة التنافسية للسلع المحلية					
47	ضعف الدعم الحكومي للمشاريع الخاصة المحلية يؤدي إلى تدني مستوى الأرباح					
48	هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي يؤثر في سير العملية الإنتاجية للمشاريع الخاصة المحلية					
49	التحسن في المؤشرات الاقتصادية الحالية (كالأسعار والفائدة وأسعار الصرف..الخ) يولد لدى المستثمر تصوراً بأن أرباحه ستزداد					
50	توجد قدرة للمشاريع الخاصة المحلية على التعامل بسهولة مع المستثمرين الأجانب في مجال الاستيراد والتصدير					
51	تؤثر الأوضاع السياسية والقانونية والإدارية والاقتصادية للبلد في قدرة الشركات على أداء التزاماتها المالية تجاه الغير					